العرب
الإثنين 2020/06/01
السنة 43 العدد 11718

الموحدون الدروز بلبنان في مواجهة نوبات الفدرلة المتكررة

«الطائف» ضمن للدروز حضورا سياسيا وحافظ على خصوصيتهم المتفردة

صراع بقاء

الدعوات إلى نظام فيدرالي في لبنان ليست بالجديدة، بيد أن إحياءها على يد التيار الوطني الحر ولد شعورا مضاعفا بالخوف لدى المناوئين لهذا الطرح لاسيما الطائفة الدرزية التي تعي بأن الأجواء الداخلية والإقليمية والدولية مهيأة أكثر من أي وقت مضى لتمرير مثل هذه "الطروحات الهدامة".

صابرة دوح
كاتبة تونسية

طفت على السطح مؤخرا دعوات لقيادات من المسيحيين الموارنة تنشد إقامة نظام فيدرالي كحل لإنهاء الأزمة المركبة التي يعيش على وقعها لبنان، ولئن بدا رفض المسلمين بشقيهم الشيعي والسني مفهوما إلا أن الملفت هو موقف طائفة الموحدين الدروز الذين تصدروا جبهة "الممانعة" لهذا الطرح القديم الجديد.

وأطلق رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل في الآونة الأخيرة سلسلة تصريحات ومواقف تصب في خانة إحياء الطرح الفيدرالي من قبيل الدعوة إلى لا مركزية إدارية ومالية، ما أثار ردود فعل مستنكرة ومستهجنة من قبل عدة أطراف ومكونات كان أشدها وقعا تلك التي صدرت عن زعامات روحية وسياسية من الطائفة الدرزية الموحدة، التي وصفت تلك التصريحات بالعمالة والأنانية.

وقال شيخ عقل الموحدين الدروز نعيم حسن إن "لبنان اليوم يترنح، والمطلوب مبادرات لا أنانيات"، داعيا "المسؤولين إلى الكف عن استخدام الدولة اللبنانية لمصالح فئوية وتصفية حسابات".

> لبنان يعيش أشبه ما يكون بالفيدرالية حيث أن لكل طائفة داخل هذا البلد نواميسها وقوانينها الخاصة ومحاكمها الشرعية

وصرح الزعيم الدرزي ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط "لست أدري كيف أن البعض لا يزال يفكر بالفيدرالية أو ما أشبه، ويعود إلى مفهوم التقسيم وهو مشروع انتحاري للجميع دون استثناء وكم كلف لبنان من دمار وخراب"، مشددا "لا لتلك الأصوات العميلة التي صدرت في العلن أو التي تعمل في الخفاء وتنظر للفيدرالية بحجج مختلفة. لا لحرب الآخرين على أرض لبنان".

برزت الدعوات إلى الفيدرالية في لبنان الحديث أساسا مع الحرب الأهلية (1975 – 1990) من طرف بعض الأصوات المسيحية المسكونة بهاجس الانحسار الجغرافي والديمغرافي والخشية من ضمور دور الطائفة السياسي والاقتصادي والحضاري أمام المد الإسلامي.

ولئن رفض جانب من المسيحيين حينها تلك الطروحات وأكدوا على تمسكهم بمركزية الدولة وهو ما ترجمه قبولهم باتفاق الطائف 1989 الذي كان بمثابة عقد اجتماعي جديد كرس "الميثاق الوطني" الذي جرى التوصل إليه في العام 1948، بيد أن تلك الدعوات ما فتئت تطل برأسها بين حين وآخر مثل النوبات، ناجمة تارة عن شعور بالخوف من متغيرات قد تعصف بالوجود المسيحي في لبنان، وتارة أخرى عن رغبة في "ابتزاز" الأطراف المقابلة لتحصيل بعض المكاسب.

وتعكس إعادة التيار الوطني الحر النفخ مجددا في رماد الفدرلة هذه المرة كلا الشعورين، فالحزب الماروني يخشى من انهيار الثقل المسيحي في ضوء الأزمتين السياسية والاقتصادية المستعصيتين اللتين يشهدهما لبنان والمترافقتين مع متغيرات إقليمية ودولية عاصفة، زد على ذلك تنامي نفوذ حزب الله الشيعي الذي بات المتحكم في القرار اللبناني. ولا تخلو نوايا التيار الوطني الحر ورئيسه أيضا من نزوات سلطوية، حيث يرنو إلى الاستفراد بزعامة الطائفة المسيحية ضمن أطر جديدة، في ظل إحساس متعاظم بأن لبنان يعاني في جوهره من أزمة نظام، وما المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تنخره إلا نتاج لتلك الأزمة.

ويظهر الموحدون الدروز مخاوف من إمكانية نجاح دعوات الفدرلة في الوصول إلى غاياتها هذه المرة، هذه الهواجس لا تبدو مفهومة لدى دعاة ومؤيدي هذه الطروحات على غرار الأمين العام للمؤتمر الدائم للفيدرالية الفرد رياشي الذي انتقد بشدة مواقف الزعيم الدرزي وليد جنبلاط قائلا "إننا ومن حرصنا على الشعب الدرزي الأبي والعظيم، هؤلاء الأشاوس الذين سطرت بطولاتهم التاريخ نقول لك يا وليد جنبلاط 'لازم تراجع حساباتك' وإذا كان الخيار بينك وبين طائفة 'الموحدون الدروز' العريقة، فتأكد أن الاختيار سيكون نحو صون 'كرامة' هذه الطائفة 'المحترمة' والغنية 'بالحكماء' الذين يمكن أن يمثلونها خير تمثيل ويضمنون دورها المفصلي والتاريخي... لذلك نكرر ونقول لك: إن مصلحة 'الموحدون الدروز' فوق كل اعتبار".

ويعيش لبنان في واقع الأمر أشبه ما يكون بالفيدرالية حيث أن لكل طائفة داخل هذا البلد نواميسها وقوانينها الخاصة ومحاكمها الشرعية. وتلعب الجغرافيا دورا بارزا في تكريس هذا النوع من التقسيم، من خلال تمركز الطوائف في أطر مكانية محددة هي أشبه ما يكون بكانتونات رغم بعض التداخلات حيث يتركز المسيحيون في شرق بيروت وضواحيها وشمال جبل لبنان وزحلة وجزين، فيما توجد الغالبية من الطائفة السنية في غرب بيروت ومحافظة طرابلس وصيدا وأيضا في عكار والبقاع، أما الشيعة فيستوطنون الضاحية الجنوبية لبيروت وجنوب لبنان ومنطقة الهرمل، ويتخذ الدروز من جنوب جبل لبنان وقضاء حاصبيا موطنا لهم.

هذا التقسيم يمتد إلى النظام السياسي نفسه الذي تنصهر فيه هذه الطوائف، فيستند هذا النظام على محاصصة طائفية ليس فقط في المناصب العليا للدولة – حيث يتولى الموارنة رئاسة الجمهورية فيما رئاسة البرلمان من حصة الشيعة، ورئاسة مجلس الوزراء بيد السنة – بل إنها تشمل حتى الرتب الأدنى في السلم الوظيفي داخل الدولة. تنظر بعض المكونات والطوائف لاسيما الطائفة الدرزية إلى هذه "الفيدرالية" بنوع من القبول والرضى ليس فقط لجهة أنها نجحت في التكيف والتعايش معها، بل لأنها أيضا حافظت من خلالها على دورها السياسي والاقتصادي والحضاري على الساحة اللبنانية، ومكنتها في الآن ذاته من الحفاظ على خصوصيتها المتفردة كطائفة منغلقة على نفسها اجتماعيا ودينيا.

ويقدر عدد الدروز في لبنان بنحو 400 ألف شخص ينتشرون في مناطق جبل لبنان ومحافظة النبطية على غرار حاصبيا وراشيا والشوف وعاليه ومرجعيون، حيث يوجد أيضا حضور مسيحي وازن.

ولطالما شكل ذلك التداخل الجغرافي مصدر توتر واحتكاك بين الجانبين في محطات تاريخية مفصلية عايشها لبنان، أبرزها في العام 1860 حينما اندلعت اضطرابات بين المسيحيين من جهة والمسلمين والدروز من جهة ثانية عرفت حينها بثورة الفلاحين الموارنة، وأيضا خلال الحرب الأهلية التي اندلعت في سبعينات القرن الماضي، لاسيما في العام 1983 حينما قام الدروز المدعومون من قبل منظمة التحرير الفلسطينية واليسار اللبناني بحملة تهجير للمسيحيين من قراهم في جبل لبنان، والتي لا تزال جراحها لم تندمل بعد رغم المصالحة التاريخية التي رعاها البطريرك الراحل نصرالله بطرس صفير في العام 2000.

ويعتبر الدروز أن محاولة بعض المسيحيين النبش مجددا في مشاريع وصيغ حكم جديدة تحت عناوين براقة لا تخلو من شبهات ستؤدي إلى استثارة الغرائز مجددا والنزعات الطائفية والمذهبية، الأمر الذي لن يهدد كيانهم فقط بل أيضا لبنان ككل، وقد يعيد البلد إلى مربع العنف.

طالبان تجدف بالحرب والسياسة لبلوغ السلطة في أفغانستان

هشام النجار
كاتب مصري

في تطور جديد للأحداث التي تشهدها أفغانستان، وبعد يومين من تبادل الأسرى مع الحكومة المحلية، هاجمت حركة طالبان قوات الأمن وأوقعت 14 قتيلا الجمعة في شرقي البلاد في أول هجوم بعد انقضاء هدنة عيد الفطر التي تم التقيد بها فقط من الأحد إلى الثلاثاء.

الملاحظ في المشهد الحالي عدم تبني أي طرف آلية جديدة للتعامل مع التطورات الميدانية والسياسية التي تشهدها الساحة الأفغانية وللتعاطي مع الطرف الآخر انطلاقا من الثقة به، ما يلفت إلى أن تسوية الأوضاع بين الحكومة في كابول وطالبان لن تكون سلسة وأن اتفاق الدوحة ليس ضمانة أكيدة لإنهاء حالة الصراع والحرب المستمرة منذ ما يقرب من عقدين.

يواصل الطرفان القتال بموازاة تبادل السجناء المنصوص عليه باتفاق الدوحة في فبراير الماضي، حيث تواجه طالبان تحديات داخلية معقدة تدفعها إلى مواصلة نهج العنف وفق حسابات قادتها لاعتبارات تتعلق بسبل تعزيز موقعها بمشهد السلطة، وبخطط تعاملها مع مساعي الحركات الجهادية الأخرى المنافسة والحد من نفوذها.

تناقض سلوك طالبان بين التعاطي مع بنود اتفاق الدوحة ومباشرة عملية تبادل السجناء، في حين تنفذ هجمات حسب أوضاع الحركة العسكرية وميزان القوى المتباين من منطقة إلى أخرى في أفغانستان، ما يشير إلى استراتيجية تهدف إلى تحقيق معادلة صفرية على المدى البعيد، تمكن طالبان من أن تحل محل الحكومة الحالية كليا بعد مواصلة إنهاكها بواسطة حروب إغارة كلما تيسر لها ذلك.

تدرك الحركة أنها قادرة على إقصاء الحكومة المعترف بها دوليا، وأن موازين القوة ومساحات السيطرة والنفوذ تميل إلى صالحها، وتدفع باتجاه تمديد السيطرة وإحكامها، مستغلة حالة الإحباط التي شاعت بين أغلب الأفغانيين من جراء الفساد المستشري في أوصال الحكومة، وتردي مستوى المعيشة وانتشار الفقر والمرض والبطالة.

سيطرة فعلية

تتعامل طالبان من منطلق هيمنتها فعليا على الكثير من المناطق حتى تلك التي تتبع إداريا الحكومة الأفغانية، فالحركة هي من تجمع الضرائب وتقدم المساعدات والخدمات وتفصل في النزاعات وتحفظ الأمن وتحرس الممتلكات الخاصة بكثير من المناطق بالريف والمدن التي تخضع ظاهريا للحكومة.

علاوة على إدارتها عبر جيش من الموظفين المدنيين للمناطق الشاسعة التي تخضع لنفوذها، ما يشعرها بأن ما يفصل بينها وبين السيطرة الفعلية على غالبية المساحة الكلية لأفغانستان هو فقط حسم المعركة العسكرية لصالحها.

تشجع خارطة النفوذ الإداري لطالبان التي تسيطر على مساحات واسعة في المدن والريف الأفغاني وصولا إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة الدولة، فضلا عن كسب ولاء الأفغان المحبطين من استشراء الفساد وتردي مستوى المعيشة، على مواصلتها شن الهجمات لتقويض السيطرة الأمنية للحكومة.

تمهد الحركة من خلال تبنيها مساري العنف والمراوغة السياسية لما يمكنها لاحقا من قلب الطاولة وتغيير المعادلات وفق تصورها الخاص للملفين السياسي والأمني، وتنفيذ خططها المتعلقة بفرض قواعدها الخاصة على الحياة المدنية الأفغانية.

وتراوح بين تنفيذ العمليات المسلحة ضد الدولة والاستيلاء على مواردها وإعادة توجيهها لتحقيق أهدافها من جهة، وتعويض شعبيتها التي انهارت من جراء الوحشية التي اتسم بها حكمها من 1996 إلى 2001، عندما طبقت أقسى سياسات القمع والتنكيل بحق المدنيين وضد المرأة الأفغانية، عبر ملء فراغ الحكومة العاجزة إداريا وتقديم الخدمات بهدف الفوز بالتأييد الشعبي كسلطة قادمة.

تتوخى الحركة إثبات عدم نجاعة المقاربة الأميركية بشأن الشراكة السياسية والأمنية بين الحركة والحكومة من خلال إضفاء شكوك عديدة تجاه مدى قدرة القوات الحكومية على المساهمة في الجهود التي سوف تبذل من أجل ضبط الأوضاع الأمنية، فارضة معادلة أمنية مختلفة لتأكيد انفرادها بالإمساك بشؤون الملف الأمني.

> داعش ينسج خيوط صعوده في الساحة لتسيد خط الجهاد على وقع روايات مغادرة طالبان والقاعدة للبيت الجهادي

لا يمكن فصل حرص طالبان على مواصلة القتال ضد الحكومة المحلية عن التحديات التي تواجهها من جهة، وسعي الحركات الجهادية المنافسة إلى تكريس الانقسام داخلها بشكل قد يؤدي إلى إضعافها وربما تفككها في النهاية من جهة ثانية.

كي تتفادى طالبان تبعات توقيع الاتفاق مع واشنطن وتداعياته على مكانتها في الأوساط الجهادية وتحمي صفها الداخلي من الانشقاقات، تريد ترسيخ قناعة مفادها أنها هي من فرضت على واشنطن الانسحاب ومن أخضعتها لشرطها الرئيسي لإتمام توقيع الاتفاق عندما رفضت شرط واشنطن، وهو وقف إطلاق النار، مستمرة في تنفيذ هجماتها حتى قبل ساعات من توقيع الاتفاقية.

وتسعى طالبان لتكرار صراعها المحلي مع الحكومة الأفغانية عبر مواصلة القتال حتى النهاية، لتحقيق أهدافها في السلطة، وحرمان منافسيها الجهاديين من فرضية تشكيل تكتل أيديولوجي ضدها مبني على دعايات تخوينها ووصمها بالخيانة واتهامها بتقديم تنازلات والقبول بالمفاهيم الغربية الكفرية كالديمقراطية والعلمانية.

رسائل باتجاهات مختلفة

تحمل مواصلة طالبان القتال رسائل مفادها أنها لا تزال في ميادين القتال ولم تضع سلاحها ولم ترض بالتنازلات أو تغير قناعاتها الأيديولوجية، وهي الدعاية التي يروجها داعش ضد الحركة لتسهيل استقطاب عناصر متشددة موالية لها.

يضاعف من حرص طالبان على التمسك بهذا الخط بالتوازي مع مناوراتها الدبلوماسية إطلاق داعش استراتيجيته الجديدة ومنهج تعامله مع أطراف الصراع العالمي داخل البؤر الاستراتيجية الرئيسية، ضمن كلمة صوتية للناطق باسم التنظيم أبوحمزة القرشي، أذاعتها قناة الفرقان المخصصة لبيانات قيادات التنظيم الجهادي الخميس الثامن والعشرين من مايو تحت عنوان "وسيعلم الكفار لمن عقبى الدار".

احتلت أفغانستان مكانة ضمن خطاب داعش المؤسس للمرحلة المقبلة مستغلا التحولات المتوقعة التي سيشهدها العالم بعد تفشي فايروس كورونا، ما يمنح التنظيم فرصا أعظم وفق بيان القرشي مما شهده هو وأنصاره قبل عقد من الزمان.

وضع تنظيم داعش نفسه على لسان الناطق باسمه كممثل عقائدي أوحد لمسلمي العالم لرفع راية الجهاد العالمي وخوض الحرب التي لن تنتهي إلا بنهاية الكون ضد الديمقراطيات والحريات، مشيرا إلى أفغانستان كمركز لهذا الصراع ومنوها بهجمات فرع داعش في أفغانستان (ولاية خراسان) التي تهز مضاجع الصليبيين والمرتدين، متهما القاعدة وطالبان بالردة والخذلان والوقوع في ضرب من الشرك والكفر.

تدرك طالبان مغبة انقطاعها عن القتال والانخراط في تسوية تقود إلى تقاسم السلطة مع الحكومة، حيث ينسج داعش خيوط صعوده في الساحة لتسيد خط الجهاد على وقع روايات مغادرة طالبان والقاعدة للبيت الجهادي.

تجري عملية استقطاب عناصر طالبان المتشددة إلى صفوف داعش بالتوازي مع تشكيل تكتل جهادي مناهض للحركة الأفغانية يضم داعش وشبكة حقاني المتشددة التي تتمركز في المنطقة الحدودية بين باكستان وأفغانستان، حيث تجمعهما خصومة طالبان ويشتركان في اعتناق الأيديولوجية الأممية التي تتجاوز الحدود الأفغانية.

يوظف داعش في أفغانستان مخيالا مقدسا مشابها لما بدأ به نموذج دولته في العراق، مستندا إلى نصوص دينية تحتفي بهذه المنطقة بوصفها منطلق تجمع المؤمنين من الطائفة المنصورة رافعين راياتهم السوداء للزحف باتجاه بيت المقدس، كالحديث المنسوب إلى النبي "إذا رأيتم الرايات السود خرجت من قبل خراسان فأتوها ولو حبوا على الثلج"، والحديث الآخر "تخرج من خراسان رايات سود فلا يردها شيء حتى تنصب بإيلياء القدس".

يعكس إمعان حركة طالبان في التمسك بمواصلة القتال حتى في ظل تنفيذ بنود الاتفاق المتعلقة بتبادل السجناء مع الحكومة، شدة حرصها على أن تصبح الرقم الأول في المشهد الأمني حفاظا على رقعة الأراضي الشاسعة التي تسيطر عليها، وتمهيدا لإعلان ضم مساحات تقع ظاهريا تحت سيطرة الدولة وتخضع إداريا لنفوذ الحركة.

يسيطر عليها الآن هاجس انهيارها من الداخل ومغادرة قسم كبير من أعضائها إلى تنظيمات أكثر تشددا في حال توقفت عن القتال وانصاعت لمقتضيات التسوية السياسية ما يقودها إلى شراكة في السلطة مع حكومة علمانية، في وقت يطور فيه داعش خطابه الدعائي وينقل عناصره من مناطق الأزمات إلى داخل أفغانستان التي يعدها ميدانيا ودينيا لتكون مركز خلافته الجديدة.

لم يحن وقت التخلي عن السلاح